فيسجد مع الامام وجوبا واخر صلاة نفسه ندبا سواء وقع السهو
من الامام قبل اقتدائه او بعده على المعتمد قوله وسيأتي في الباب
اي في قوله الآتي مسبوق يسجد مع امامه الخ وفي عقوله وبلزم الماموم
ما ادركه مع امامه وذكر معه حكم سجود السهو اكتفاء بذكره في
لزوم المتابعة فيما سيذكره ايضا قوله وسجود تلاوة من اضافة
المسبب للسبب قوله وانما يسن اي خلافا لابي حنيفة حيث قال
بالوجوب ودليلنا ما روى ان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله
عليه وسلم والنجم فلم يسجد رواه الشيخان وصح عن عمر رضي الله
عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموطن
العظيم مع سكوت الصحابة رضي الله عنهم دليل اجماعي واما
ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون
فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده وثم مر قوله للقارئ
اي قراءة مشروعة بان لا تكون محرمة لذاتها كقراءة الجنب المسلم
اذا قصد بها ولو مع الذكر بخلاف ما اذا اطلق وكقراءة بغير العربية
ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصل في غير القيام كالركوع فشمل ذلك
قراءة المرأة برفع صوتها بحضرة الاجانب لان حرمتها لعارض خوف الفتنة
لا لذاتها فهي مشروعة في الجملة وقراءة الكافر الجنب وان لم يرج اسلامه
وان كان معاندا على المعتمد فيسجد من سمع قراءتهما ولا بد ان تكون
القراءة ايضا مقصودة بان يكون القارئ مميزا ولو ملكا وجنيا ولو
قرأ الآية بين يدي مدرس ليفسرله معناها لا يقال انه لم يقصد التلاوة
فلا سجود لها لانا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها بخلاف من
قرأها ليستدل بها ولو كان خطيبا وامكنه السجود عن قرب بمكانه
او اسفل المنبر واما السامعون فيجب عليهم السجود على المعتمد
ولا يجزئ لانه ربما وقع فعلهم فيكون فيه اعراض عن سماع الاركان
فخرج بذلك المرتد والسكران والنائم والناسي فلا يسجد لقراءتهم
وان تكون لجمع آية السجدة وان تكون من قارئ واحد ولو بخلاف
وان تكون في غير صلاة الجنازة فهذه شروط خمسة عامة في المصلي
وغيره فان كان القارئ مصليا زيد ان لا يقصد بقراءته السجود
في غير صبح الجمعة بالم تنزيل فتبطل صلاته بذلك ان كان عالما بالتحريم

فان كان

فان كان المصلي ماموما شرط في حقه ان لا يسجد الا سجود
امامه اما غير المصلي فلا يضر في حقه قراءته بقصد السجود وهو
كما اعتمده ع ش خلافا للشوبري ولو قرأ اية سجدة بدلا عن
الفاتحة لعجزه عنها ... متطهرا او هي جنبا فاقدا للطهور
لم يسجد لئلا يقطع القيام المفروض وسقط ذلك ان سامعه
يسجد نظرا الى انها قراءة مشروعة ولا يقال انها بدل عن الفاتحة
التي لا سجود فيها والبدل يعطى حكم مبدله لانا نقول ان
عدم السجود انما هو للعلة السابقة التي هي قطع القيام المفروض
وهي ليست موجودة الا في حق المصلي دون السامع قوله والمستمع
بضم ميم وقصد السماع والسامع من يسمع سواء قصده ام لا فقطه
على ما قبله عام وقدم الاول لان ناكر السجود لشروط القراءة
السابقة ولو حصل مقتضي السجود من القراءة او السماع قبل
صلاة التحية سجد ثم صلاها ولا تفوت بذلك لانها لم تجلس فصير
لعذر فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف
في وجوبه كما مر ويؤخذ من ذلك انه لا يأتي هنا ما مر في التحية من
سبحان الله الخ اربع مرات اذا كان القارئ غير متطهر لتقدم القول
بوجوب ذلك وخرج بالقارئ ومن بعده العالم بحيث شاهدة
فلا يصح منه السجود لعدم شمول دليل السمع السامع له
وهو قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لانه لم يقرأ
عليه القرآن قول ع عقب قراءة الخ يؤخذ من ذلك انها تفوت بطول
الفصل عرفا ولو سهوا او جهلا بان تزيد على قدر ركعتين
باخف ممكن من الوسط المعتدل فان نقص عن ذلك
فلا طول كما قاله ع ش وتفوت ايضا بالاعراض ولا تقضى
فلو كرر الاية سجد لكل مرة عقبها فان اخر السجود فات
لما طال فيه الفصل ويسجد لغيره بعده ان سنا وبكفيه سجدة
واحدة بقصده او اطلق فان قصد بعضهن ذات بعضه
الاخر قوله اية السجدة الاضافة للجنس لانه لا بد من اثنتين في بعض
السور وهي الاسراء والنحل والنمل وفصلت وما عداهن الارجح
فاية فقط وضابط اية السجدة التي يسجد عند قراءتها كل اية